

غير أن ابرز ما يصون مكتسبات وطننا ويؤكد استقراره ومنعته، ويوفر المناخ الملائم لنمائه الاقتصادي واستقراره الداخلي، الإجماع الوطني على أهمية وضرورات توفير جميع مستلزمات وشروط الأمن الوطني، بمعناه المادي الأمني المباشر، الذي تسهر عليه الأجهزة المختصة والذي يضمن سلامة الأمن والمواطنين، والأمن الاجتماعي الأشمل، الذي يخلق حالة الأمان والعدالة الاجتماعية، ويقوم التكافل الاجتماعي بين أبناء الشعب وطبقاته، ويوفر الفرص للعيش الكريم ويحشد طاقات الدولة لمكافحة البطالة والفقير، وتعظيم الثروة الوطنية وتحقيق النماء الشامل لتحسين مستوى الحياة وفرص العمل لجميع طبقات الشعب.

والأمن بمعناه الشامل ليس مسؤولية أجهزة بعينها، بل مسؤولية جماعية، تتكامل فيها ادوار أجهزة الدولة المختصة، وسياساتها الداخلية والخارجية، مع دور المواطنين ووعي المجتمع ودور مؤسساته الفاعلة لدرء المخاطر الخارجية، ومحاربة الآفات التي تفتك بالمجتمع، وتوظيف الحس الوطني والانتماء الوطني والحس المدني، لدرء المخاطر بكل أنواعها عن المجتمع الأردني.

ولا بد من التأكيد على مبدأ التوفيق بين مفهوم وسياسات الأمن وإجراءاته، ومبدأ احترام الحريات وحماية المواطنة بالقانون و ضمان عدم التعسف بها وتدعيم الأمن الوطني الشامل، بوعي المواطنين وتعاونهم في حماية بلادهم وصونه من كل أذى.